التعليم والتنشئة السياسية

دراسة لمفهوم واتجاهات التنشئة السياسية في العالمين الغربي والعربي

Education and Political Upbringing: A Study of the Concept and Trends of Political Upbringing in the Western and Arab Worlds

مرابط عبد الحكيم

جامعة سطيف2- الجزائر

الملخص:

بالرغم من ظهوره منذ القدم، يعد مفهوم التنشئة السياسية من المفاهيم المستجدة في علم السياسة وبقدر ما يشير إلى كونه عملية يكتسب بمقتضاها الفرد توجهاته وذاته السياسية بقدر ما هو أداة تلجا إليها الأنظمة السياسية لبث أفكارها وقناعاتها وإيديولوجياتها.

ومنه فهذا المقال يسلط الضوء على المفهوم (مفهوم التنشئة السياسية) وعلى تطوره و يبحث في مسألة العلاقة بين التعليم والنظام السياسي من خلال نماذج تعليمية (غربية وعربية).

الكلمات المفتاحية: التعليم، التنشئة السياسية، النظام السياسي.

Abstract :

Despite its appearance since long time ago, the concept of political upbringing is one of the modern concepts in the arena of political science, where as far as it refers to a process by which the individual acquires his own political trends and self as much as it is a tool used by political systems to spread their ideas, convictions and ideologies.

Therefore, this article sheds light on the concept of political upbringing and its evolution, as well as it investigates the interrelationship between education and political system through educational models.

Keywords: *Education, Political Upbringing, political system.*

مقدمة:

يعد موضوع التنشئة السياسية من المواضيع التي نالت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين والدارسين في العديد من الحقول المعرفية ورغم حداثة الدراسات والأبحاث بشأنه إلا انه كان محل اهتمام العديد من الحضارات القديمة التي أولته الكثير من الاهتمام على غرار الحضارة الصينية القديمة والحضارتين الإغريقية والرومانية والحضارة الإسلامية ومنه فالاهتمام بهذا الموضوع، ليس وليد الفكر الحديث ولا هو ميزة الأنظمة السياسية المعاصرة التي تزخر بمؤسساتها و هياكلها وقوانينها، ولكنه اهتمام قديم قدم الحياة والأنظمة.

ومن جهة أخرى فإن الدراسات التي تناولته بالبحث والتحليل أجمعت على أن" التنشئة السياسية" كظاهرة ومفهوم ووظيفة شكلت أحد الاهتمامات البارزة في الأدبيات السياسية والبحث الأكاديمي، وهي الاهتمامات التي أضحت معها" التنشئة السياسية وظيفة سياسية بامتياز"على حد تعبير الباحثين"جان بييركوت *Jean Pierre Cot*" و"جان بيير مونييه *Jean Pierre Mounier*"."[1]

وبناء على ما سبق ومعالجة للموضوع التجأت لطرح الإشكالية التالية : **ماالدور المنوط بالتعليم في مجال التنشئة السياسية في ظل الأنظمة السياسية المختلفة؟**

للإجابة عن هذه الإشكالية التجأت لطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم التنشئة السياسية ؟
- كيف ظهر مفهوم التنشئة السياسية ؟ وما أهم ملامحه وتطوراته ؟
- ما طبيعة حاجة النظم السياسية للنظام التعليمي في مجال التنشئة السياسية؟

وقصد الإحاطة بالموضوع ارتأيت تناوله من خلال المحاور المبينة أدناه والتي أرى أنها ذات علاقة بالموضوع ويتعلق الأمر بما يلي :

المحور الأول :التعريف بمفهوم التنشئة السياسية.

المحور الثاني :التنشئة السياسية كممارسة وشأن فلسفي.

المحور الثالث :التعليم واتجاهات التنشئة السياسية في العالمين الغربي والعربي

[1] *Jean Pierre Cot Et Jean Pierre Mounier, Sociologie Politique, Tome2, Edition Du Seuil, 1974, p70.*

المحور الأول :التعريف بالتنشئة السياسية

الباحث في موضوع التنشئة السياسية يجد العديد من التعاريف المقدمة بشأنه كما يجد أن التعريفات بشأنه انقسمت إلى اتجاهين اثنين :

اتجاه يعبر عن وجهة النظر الوظيفية التي ترى في التنشئة السياسية كما لو أنها وظيفة من وظائف النظام السياسي يتم عبرها تلقين الأفراد مجموعة من القيم والمعتقدات التي يؤمن بها قصد الحفاظ على ديمومته واستمراره، ومثل هذا الاتجاه العالمان السياسيان : " قابريال الموند *G.ALMOND*" و "باول *B.POWELL*" حيث عرفا التنشئة السياسية بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها غرس القيم و الاتجاهات السياسية منذ الطفولة حتى النضج، وإلى أن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء أدوارهم"[1]، وهو النهج نفسه الذي نهجه وليام ميتشال*WILIAM-MITCHEL*" الذي ذهب إلى أن التنشئة السياسية هي محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام[2].

واتجاه ثان يرى أن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له وهو ما نلمسه من تعريف ميكال أوكشوت *MICHAEAL-OKESHOTT* الذي ذهب إلى أن "التربية السياسية تبدأ منذ اللحظة التي تدرك فيها التقاليد، تبدأ مع ملاحظة و تقليد سلوك الكبار ، وليس ثمة شيء في العالم يأتي بعيدا عن هذه الملاحظة ... أننا نعي الماضي و المستقبل مثلما نعي الحاضر[3].

وهذا يعني أن عملية التنشئة السياسية في إطار رسمي وآخر غير رسمي وهو ما يستشف من تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية حينما عرفت التنشئة السياسية بكونها عملية تلقين رسمي وغير رسمي مخطط وغير مخطط للمعلومات والقيم السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع[4].

---

[1] محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث،ج3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 240.

[2] المرجع نفسه، ص 216 .

[3] المرجع نفسه، ص 240 .

[4] *Greenstein Fred Mounier, "Political Socialization", International encyclopedia of the social sciences. Vol 14 , new york, 1968, p551.*

ومهما اختلفت التعاريف ووجهات النظر بشأن مفهوم التنشئة السياسية فإن هذا المفهوم ينطوي على عناصر ثلاث هي[1]:

1- أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالات سياسية.

2- أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

3- أن التنشئة السياسية تلعب أدوارا رئيسية ثلاثا تتمثل في : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق الثقافة السياسية ثم تغيير الثقافة السياسية .

انطلاقا من هذه التعاريف المقدمة لمفهوم التنشئة السياسية والتي تعكس ظاهرة ارتباط السياسة بالتعليم ، وقصد البحث في هذا الجانب والكشف عن طبيعة المفهوم ومدلولاته وملامحه وتطوراته ارتأيت العودة للتراث الفكري والسياسي لبعض الحضارات القديمة والغوص في بعض التصورات الدينية(المسيحية والإسلامية) المرتبطة بالمفهوم وصولا إلى مدلولاته وصوره واتجاهاته الحديثة، وهو مانلمسه من خلال المحور الثاني المتعلق بالتنشئة السياسية كممارسة وشأن فلسفي.

المحور الثاني: التنشئة السياسية كممارسة وشأن فلسفي

يذهب الدكتور"السيد سلامة الخميسي " أن المستقرئ لتاريخ الفكر السياسي عبر العصور يقف على حقيقة مؤداها أن مسألة الإعداد السياسي للشباب، كانت من بين المسائل التي شغلت الفكر السياسي وميزت تطوره ويضيف بأن الانتروبولوجيين والمؤرخين يؤكدون أن مسألة التلقين السياسي للشباب كانت دوما إحدى اهتمامات الساسة في إطار ضمان استمرار الولاء السياسي وتحقيق هدف الاستقرار الذي يسعى إليه المجتمع[2].

[1] نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2011، ص 54 .

[2] الخميسي سلامة السيد، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص294 .

وفي إشارته لقدم مقولة انشغال الساسة بالإعداد السياسي للناشئة يذهب "والش *Walsh* " إلى أن " تحليل العلاقة بين التربية والنظام السياسي تبدأ بالحقيقة القائلة بأن الإنسان وكما أشار إلى ذلك آرسطو حيوان سياسي"[1].

ويعلق الدكتور سلامة الخميسي السيد على هذا بقوله أن: "مقولة أرسطو هذه تتأكد على اختلاف مراحل الفكر السياسي النظري حتى ثبت لمفكري السياسة المعاصرين تجريبيا أن السياسة جوهر في الإنسان بالفعل، وأن علم السياسة بشتى مظاهره هو تعبير عن هذا الجوهر"[2].

وقد شكلت في كل هذا التربية الوعاء والإطار باعتبارها العملية التي تتولى مهمة إعداد النشء ونقل التراث، وأسست بذلك لعلاقة مع النظام السياسي وهي العلاقة التي أصبحت محل دراسة واهتمام خاصة ما تعلق منها بمهمة الإعداد السياسي للناشئة.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور كمال المنوفي[3] عند تطرقه للتنشئة السياسية عند الصينيين أنه في " القرن السادس قبل الميلاد، نرى كونفوشيوس الصين ينحى باللائمة على فساد نظام الحكم رادا إياه إلى غياب المواطنة الصالحة نظرا لاختلال الأسرة و عجزها عن تلقين معاني الفضيلة و الحب المتبادل و الخير العام، لهذا طالب جهاز الدولة بتعليم النشء ابتغاء خلق بناء اجتماعي قويم يتسنى معه قيام حكم صالح " .

هذا الاهتمام المبكر يعكس إذن الأهمية التي ما فتئ يوليها العلماء والمفكرون والفلاسفة لقضايا التربية و التنشئة من جهة والمكانة التي أولتها إياها الأنظمة السياسية التي رافقت التطور البشري وأشكال وجوده السياسي من جهة أخرى.

و لما كانت التنشئة كذلك فقد بات هذا الموضوع شغل الفلاسفة و المفكرين الذين ظلوا يبحثون عن الصيغ المثلى لمجتمعاتهم محاولين بذلك الوصول بها إلى مراحل أرقى، يتسنى معها للفرد القيام و النهوض بالحياة في ميادينها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الثقافية وحتى العسكرية ، إذ " كان كل مجتمع كبيرا كان أو صغيرا يعمل جاهدا على تربية أبنائه تربية سياسية و اجتماعية و دينية تتفق مع إيديولوجيته في الحياة و مع عقيدته الدينية و تقاليده الوطنية و نظامه

[1] المرجع نفسه، ص 294 .

[2] الخميسي سلامة السيد، المرجع السابق، ص 294.

[3] المنوفي كمال، " التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر"، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، يناير 1979، ص7.

السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي "[1]، الأمر الذي يعكس ارتباط التنشئة بالسياسة عبر العصور و هو ما نود معرفته من خلال هذا المدخل محاولة للإلمام بالعناصر المختلفة لهذا المفهوم من خلال الوقوف عند بعض الصور والرؤى تعكس مراحل تاريخية معينة.

ذلك أن البحث في الموضوع مكن من رصد هذا المفهوم " مفهوم التنشئة السياسية " في إطار الوجود السياسي البشري ضمن صور ورؤى ثلاث أساسية بدء من الصورة القديمة (الإغريقية والرومانية) ومرورا بالصور والرؤى الدينية (المسيحية والإسلامية) ووصولا إلى الصور والرؤى الحديثة.

وسوف أتناول كلا من الصور والرؤى الثلاث، لكن بداية أود أن أوضح أن اختيار هذه الصور والرؤى يأتي في سياق مسايرة تطور الدولة من حيث نماذجها وتطبيقاتها المختلفة .

1- الصور والرؤى القديمة :

يذهب الدكتور أحمد بدر[2] إلى أن الدراسات التي تناولت التنشئة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا، ترجع إلى بدايات النظرية السياسية ويعتبر أفلاطون أول من اهتم بإعداد وتنشئة المواطنين وهو ما تلمسه من خلال مؤلفه"الجمهورية" ومن بعده أرسطو من خلال مؤلفه"السياسة"وروسو من خلال مؤلفه"إميل".

اعتبر مؤلف" الجمهورية " كأول تصور فكري منظم لطبيعة وشكل العلاقة بين النظام السياسي والتربية[3]، والذي حاول من خلاله إبراز مجموعة من الأسس التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع ، واضعا بذلك تصورا كاملا لنظام التربية الواجب إتباعه و الإعداد له من أجل تحقيق رؤيته الفلسفية التي حواها كتابه السالف الذكر ، و قد ارتكزت الرؤية الأفلاطونية للتنشئة السياسية على محورين متكاملين :

أولا: السعي لإقامة نظام تربوي موحد[4] داخل المجتمع يكون الهدف منه توحيد سلوك الأفراد و المحافظة على استقرار المجتمع وتماسكه بما يضمن استمراره .

ثانيا : إتباع كل الوسائل التربوية الكفيلة بضمان حد أقصى من الولاء الوطني الواجب توافره في الأفراد، حيث اقترح في هذا الإطار عزل الأبناء عن آبائهم[1] منذ ولادتهم و تربيتهم بعيدا عنهم حتى

[1] تركي رابح، دراسات في التربية الإسلامية و الشخصية الوطنية، دار الجامعة للطبع والنشر، بيروت، 1981، ص 80.

[2] أحمد بدر، صوت الشعب: دور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 188 .

[3] الخميسي سلامة السيد، المرجع السابق، ص295.

[4] كمال السيد درويش وآخرون، التربية السياسية للشباب، منشأة المعارف، القاهرة، 1973، ص 11، 12.

إذا ما كبروا لن يكون لهم ولاء غير ولاء الدولة، ذلك أن الدولة في نظر أفلاطون يجب أن تكون مستقرة، واستقرارها لا يتأتى إلا بتوفر وسائل الضبط الاجتماعي التي من خلالها يتم تعليم المواطنين كيفية قبولهم لأدوارهم الملائمة في المجتمع، وبخلاف ذلك فان الدولة تكون مهددة بعدم الاستقرار[2].

ومن هنا اكتست الرؤية الأفلاطونية أهمية خاصة، باعتبارها تجسيدا لمبدأ التعليم السياسي من وجهة النظر الغربية التي يرجع له الفضل فيها ، وهو المبدأ الذي اتخذ منحيين : منحى تربويا يركز على إعداد النشء إعدادا علميا مبنيا على منطلقات فكرية محددة، ومنحى تنظيميا يعتمد مبدأ التعلم الإجباري ويجعل منه شأنا من شؤون الدولة الأساسية وليس مجرد تجارة أو إشباع لحاجات خاصة[3].

اتجاه فلسفي آخر نجده عند "آرسطو" في كتابه "السياسة " حيث ذهب فيه إلى أن التعليم يجب أن ينصب في هدف واحد هو خدمة الدولة؛ ذلك أن الفرد ما هو إلا جزء من الدولة و هو لا يسعى لنفسه إنما يسعى للدولة و المجتمع و من هنا فرؤية الفرد تتحدد من خلال رؤية الجماعة، و هدف الفرد يتحدد من خلال رؤية الجماعة المكونة للدولة، غير أن ما يميز هذا الاتجاه التربوي الذي ساد عند الإغريق هو النزعة التأملية الانطباعية.

2- الصور والرؤى الدينية :

بعد هذا التناول الوجيز للصور والرؤى القديمة في التنشئة السياسية ، نحاول الإلمام أكثر بخلفيات هذه الظاهرة وهذا المفهوم وتحديد أهم ملامحه وأبعاده الدينية.

إذ المعروف أن الديانات السماوية (من حيث تعاليمها وتطبيقاتها) شكلت عبر التاريخ مرجعيات للكثير من التوجهات والسلوكات وكان لها الأثر البالغ في تحديد ورسم معالم الكثير من القضايا خاصة ما تعلق منها ببنية المجتمعات والعلاقات الاجتماعية والعلاقة مع الغير.

وعليه وإلماما بهذا الجانب فقد ارتأيت تناوله من خلال اتجاهين اثنين هما الاتجاه المسيحي والاتجاه الإسلامي.

أ- الاتجاه المسيحي:

[1] عمر عودة الخطيب، المسألة الاجتماعية بين الإسلام و النظم البشرية، الطبعة 6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982،ص 46.

[2] الخميسي سلامة السيد، المرجع السابق، ص 296.

[3] ربيع محمد محمود ، " تطور التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 2، مجلد 13، الكويت، 1985، ص 14،13.

لمعرفة التوجه الذي اتجهته المسيحية في مسألة التنشئة السياسية، يجب التنبيه إلى أن الدعوة المسيحية جاءت بعد أن وصلت الدعوة اليهودية إلى أدنى درجات السلم الحضاري، بعد انحرافها عما تضمنته التوراة من توجهات و انزلاقها في قبضة الحياة المادية الفاسدة و إسرافها فيها . و كان طبيعيا بعد هذا ، و كرد فعل ، أن تنحى المسيحية بوصفها دعوة دينية منحى مغايرا لما وصلت إليه اليهودية إنقاذا للإنسان و محاولة لبناء مجتمع جديد،من هذا المنطلق عرفت المسيحية - في مجال التنشئة - وجهتين مختلفتين: - وجهة روحية (دينية) عمدت من خلالها إلى تكوين و تنشئة الأفراد الروحانيين العاملين على نشر مبادئها بعيدا عن مظاهر الدنيا و بريقها، وتميزت هذه الوجهة بتسخير الفرد المسيحي نفسه لخدمة الآخرة، ومن هنا كانت التعاليم المسيحية تركز كما يقول الدكتور رابح تركي على أن " تنشئة مواطنين روحانيين معرضين عن شؤون الحكم و السياسة و غيرها"[1]. و أصبح مع هذا الغلو و الإسراف في الجانب الروحي من التنشئة لا يعار أي اهتمام لأمور الدنيا و عملت بذلك هذه الوجهة عن الابتعاد عن معالجة الأمور السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبقي هذا الوضع على حاله إلى أن جاء ما يسمى بعصر" الأحياء" حيث اتخذت التنشئة السياسية.

- وجهة أخرى وصفت" بالعلمانية" إذ لم يكن للوضع الذي عرفه المجتمع المسيحي من تحكم السلطة الكنسية أن يستمر بظهور عدة عوامل سياسية واجتماعية وحتى أخلاقية كان أهمها[2] :

- انحطاط أخلاق الباباوات و اتجاههم نحو ترف الدنيا و نعيمها.

- بروز السلطة الزمنية و منافستها لسلطة الكنيسة.

وكان من نتائج هذا الوضع أن أصبح المجتمع تحت رحمة مؤسستين تعملان في اتجاهين متضادين، وشيئا فشيئا أصبح المجتمع المسيحي رهن السلطة الزمنية التي عملت لاعتبارات تاريخية على إبعاد الكنيسة من أمور المجتمع السياسية و الاقتصادية و الثقافية و حصر دورها في المسائل الدينية " البحتة " و أصبحت بذلك قضية التنشئة السياسية قضية مدنية، واحتلت حيزا كبيرا من تفكير الفلاسفة والمفكرين المسيحيين وصيغت في قوالب تعليمية وكان هذا أساسا بعد حركات الاحتجاج ضد الكنيسة والثورة على المؤسسات القائمة وتراجع أثر الدين في الحياة العامة للمجتمع المسيحي آنذاك.

[1] تركي رابح ، المرجع السابق، ص 80،81.

[2] عمر عودة الخطيب، المرجع السابق، ص 67.

ب- الاتجاه الإسلامي:

الإسلام بوصفه ديانة سماوية اهتمت تعاليمه اهتماما متميزا بالعملية التربوية عموما وبقضايا التنشئة الاجتماعية والسياسية في أبعادها المعرفية والقيمية خصوصا، غير أنه ولمعرفة المنحى الذي ميز الاتجاه الإسلامي في هذا المجال من المجالات التربوية-السياسية فلابد من الإشارة إلى بعض الحقائق التاريخية التي كان لها الأثر البالغ في نوعية ونموذج التنشئة السائد الذي طبع الوجود السياسي للعرب قبل الإسلام ويمكن إجمال هذه الحقائق التاريخية فيما يلي:

1- " أن التقاليد العربية السابقة على الدعوة المحمدية، ارتبطت بمجتمع البداوة حيث ظاهرة الدولة لم تكن قد تكاملت بعد "[1] الأمر الذي جعل الوجود السياسي العربي لتلك الفترة يبقى حبيس القبيلة بوصفها التنظيم السياسي السائد.

2- سيادة منطق القوة في العلاقات القبلية - القبلية بسبب نوعية الحياة السائدة وما ترتب عنها من نتائج أهمها الغارات والغارات المضادة التي ميزت الحياة السياسية والإجتماعية العربية.

وكان لهذه الحقائق الأثر المباشر في نوعية التنشئة التي سادت تلك الفترة ، وانصبت بذلك مهمة القبيلة في تنشئة وتكوين وإعداد الإنسان والفرد "القبلي" الذي بإمكانه الدفاع عن القبيلة وحراسة ممتلكاتها الرعوية والدفاع عنها، وأصبح بذلك الولاء للقبيلة أسمى أهداف أفراد القبائل المتناحرة.

ويتجلى هذا الولاء أساسا في التفاخر بالقبيلة والذود عنها وتمجيد أبطالها وذم غيرهم، وهي أمور جلية في الشعر الجاهلي والأدب العربي قبل الإسلام وحتى بعد ظهوره.

وكان من نتائج هذه النظرة الضيقة لمسألة التنشئة والولاء، تكريس القبلية كبناء اجتماعي ونظام سوسيو-اقتصادي، ميز الوجود التاريخي للعرب ولم يتغير هذا الوضع العربي إلى أن جاء الإسلام الذي أعطى رؤية جديدة ومغايرة لعملية التنشئة الواجب إتباعها.

فالمنحى الإسلامي في عملية التنشئة السياسية هو انعكاس لما يمكن تسميته بتجربة الدولة الفكرة التي لاحت في أفق الفكر السياسي بظهور الدولة الإسلامية، والتي أعطت بدورها الوجود السياسي بعدا آخر.

[1] شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع ، المرجع المذكور سابقا ، ص 175.

وكان طبيعيا أن يصاحب انتقال المجتمع العربي في جانب تنظيمه السياسي من مجتمع القبيلة إلى الدولة عملية صياغة جديدة للمفاهيم والرؤى والأطر التي تحكم العملية السياسية لهذا المجتمع الناشئ وفي مقدمتها المفاهيم المرتبطة بقضايا التنشئة عموما والتنشئة السياسية خاصة.

ذلك أن أساس الحضارة الدينية، كما يقول الأستاذ الدكتور حامد ربيع[1] هو نشر الدعوة والعقيدة، كما أن محور الحضارة الإسلامية ووظيفتها كان دوما خلق القناعة بالحقيقة الدينية، وواجب الرسول (ص) أيضا هو الدعوة لقوله تعالى "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"[2].

من هنا فان عملية نشر الدعوة أصبحت وظيفة من وظائف الدولة والدولة نفسها أصبحت إطارا تنظيميا وعاملا من عوامل تحقيق ذاتية الأفراد بالاستجابة إلى قواعد الممارسة الدينية التي تدعو إليها أجهزة الدولة[3].

وعليه فان تحول المجتمع الإسلامي في جانب تنظيمه السياسي قد جعل من مهمة التنشئة السياسية مهمة الدولة بعد أن كانت مهمة الأسرة والعائلة والعشيرة والقبيلة واكسبها هذا الجانب أهمية خاصة انعكست على مضمون العملية التي أصبحت تهدف في المفهوم الإسلامي إلى إقامة المجتمع المتجانس القائم على روح التضامن و التكامل والتوازن والتآزر و الانسجام الاجتماعي والسياسي والمستند على مجموعة من القيم تتماشى والتنظيم المنشود ويأتي في مقدمة هذه القيم : العدل، الشورى، الطاعة ، العمل، الرحمة، الحرية، المساواة، الوحدة، السلام والتضامن وغيرها من القيم التي واكبت تطور المجتمع الإسلامي .

ولئن كانت هذه هي المقومات و الملامح الأولى للتصور الإسلامي لعملية التنشئة السياسية والتي واكبت عملية نشر الدعوة وتأسيس الدولة فإن هذه الصورة ما لبثت أن اهتزت في ظل التطبيقات اللاحقة وهذا بفعل عوامل عدة أهمها:

1- ظهور بعض الأحداث والوقائع التي كان لها الأثر البالغ في إحداث الانقسام في الرأي وما تلاها من محاولات لتفسير الانقسام أو التطاحن من منطلق التنظير السياسي على حد تعبير الأستاذ حامد ربيع وتبرير الموقف المؤيد أو المناهض. وأهم هذه الوقائع تلك المتصلة بمقتل عثمان وواقعة التحكيم ومعاملة أهل البيت والثورة العباسية وغيرها .

[1] شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، المرجع السابق ، ص 85.

[2] سورة النحل الآية 125.

[3] شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع، المرجع السابق، ص 85.

2- أن هذه الوقائع كان لها الأثر البالغ في انقسام المجموعة الدينية الواحدة إلى عدة مذاهب وطوائف وتعقدت بذلك المشكلات السياسية والقومية وانعكست آثارها على بناء الدولة من جهة وعلى الوجود السياسي من جهة أخرى، وانعكس هذا الوضع على الجوانب التكوينية للفرد داخل المجتمع المسلم، واتخذت التنشئة السياسية صورا وأشكالا مختلفة وتوزعت بين الطائفة والمذهب والفرقة وتعددت أدواتها وأنماطها.

فقد كانت الأطراف المتناوئة ومن منطلق التنظير السياسي وتدعيم شرعيتها تستثمر وتستعمل الآيات القرآنية للتدليل على صحة آرائها ومواقفها وفساد آراء مناوئيها ومعارضيها وليس أدل على ذلك من تأويلات الشيعة للقرآن الكريم والقول باحتوائه على الظاهر والباطن إضفاء لمشروعيتهم الدينية وتأكيدا لأحقيتهم بالخلافة والحكم[1].

وبالمقابل وتأكيدا لنفس الغرض وبهدف إيجاد المبررات الدينية لأحقيتهم في الخلافة والحكم قال خلفاء بنو أمية ومعظم خلفاء بنو العباس بالجبر مقابل الاختيار وإرادة الإنسان واعتبار ذلك إرادة الله وقضائه[2].

وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ "حماني بوخاري" في كتابه " التعليم عند الغزالي " إلى القول أن " لجوء بعض الفرق والشيع الإسلامية للاستعانة ببعض الخلفاء لنصرة آرائهم الفكرية التي كانت لا تخلو من طابع سياسي في أغلب الأحيان، وفرضها بالقوة على الخصوم وهو ماكان من نتائجه ويلات ونكسات لازمت العصر العباسي إلى الآن. وأصبح التعليم يتلون باللون السياسي الرسمي فهو معتزلا في فترة وسنيا في أخرى وشيعيا في ثالثة وغير ذلك"[3].

3- الصور والرؤى الحديثة:

إذا كانت الصور القديمة للتنشئة السياسية ممثلة في تطبيقها الإغريقي والروماني قد عبرت بجلاء عن تلك العلاقة المقدسة التي تربط الفرد بالدولة، كما كشفت عن المحاولات التي استهدفت عبر التاريخ بناء المجتمعات بما يحفظ استقرارها واستمرارها عبر الزمن فراحت تنشد الانسجام وترسي قواعد الانتماء والولاء.

وإذا كانت الصور الدينية قد عبرت بجلاء عن تلك المتغيرات الحاصلة على مستوى القضايا المطروحة بفعل تأثير العامل الديني فما هي ملامح الصور والتطبيقات الحديثة للتنشئة السياسية؟

[1] نبيل بدران، التربية والنظام السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 11.

[2] المرجع نفسه، ص 214.

[3] حماني بوخاري، التعليم عند الغزالي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 09 .

بعد أن تبينا ملامح التنشئة السياسية في صورتها التأملية و الواقعية لدى المجتمعات القديمة(الإغريقية والرومانية)، وارتأينا ملامح الصورة الدينية ننتقل إلى البحث عن المنحى الذي ميز العصر الحديث في التنشئة السياسية والأهمية التي اكتساها هذا الموضوع.

بداية أود الإشارة إلى أن العصر الحديث قد تميز بتغيرات هامة عملت على إعادة صياغة هذا المفهوم وتطبيقاته بما يستجيب لهذه المتغيرات والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

1- التطور في مفهوم ظاهرة الدولة والذي انعكس على مفهوم التعامل السياسي، إذ كان المنطق التقليدي بسيط في مفهومه، دولة واحدة تضم أمة واحدة أي شعب واحد متجانس، غير أنه مع الحرب العالمية الثانية ارتفعت قوى جديدة إلى مراكز القيادة فظهرت معه تطبيقات جديدة لمفهوم الدولة، فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي(سابقا) لا يمثلان ولا يعبران عن مفهوم الدولة القومية "[1]، ولا يقف هذا الاتجاه عند هذا الحد بل يمتد إلى إمكانية تطور هذا المفهوم ليتخذ صورة الدولة الإقليمية (الاتحاد الأوروبي).

2- ظهور العديد من الاتجاهات والمذاهب السياسية و الإيديولوجية والاجتماعية الناتجة عن الصراع الإيديولوجي بين المنظومات الفكرية المتعارضة و تأثيرها في مجالي الفكر والفقه السياسيين .

3- بروز الظاهرة الاستعمارية وفرضها لنظام التجزئة السياسية و الآثار المترتبة عنها .

4- بروز مفاهيم وقيم سياسية واجتماعية ذات دلالات سياسية وتأثيرها المباشر والفاعل في التعامل السياسي وتأتي في مقدمة هذه القيم : الديمقراطية، الحرية، العدالة ، المساواة،التعاون والتضامن،كما تتضمن المفاهيم: التوجهات الإيديولوجية(كالاشتراكية والليبرالية) والمفاهيم المرتبطة بالتطور السياسي الحاصل، وتتقدم هذه المفاهيم :الاستعمار، العنصرية، العدوان، الاستغلال، السيطرة والتسلط. فضلا عن قضايا التخلف والتقدم والاستقلال والتحرر والتبعية والسيادة والنهضة والانحطاط و غيرها من المفاهيم ذات الصلة بالحياة السياسية و الوجود السياسي .

[1] حامد ربيع،"حول العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي للوجود السياسي والتطور الاجتماعي نحو التماسك العقائدي"، المستقبل العربي، العدد 59، جانفي 1984 ،ص 100 .

5- تراجع دور الدولة و سلطتها على المواطنين بفعل التكنولوجيا خاصة في مجال وسائل الاتصال والإعلام ، وما يترتب عنها من آثار في مجال تسلل القيم والأفكار والإيديولوجيات و هو ما عمل على زعزعة الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة الوطنية[1].

هذه المتغيرات إذن جعلت من موضوع التنشئة السياسية يحتل مكانة بارزة لدى الأنظمة السياسية المختلفة التي صاغت بدورها هذا المفهوم وفق أسسها الفلسفية و منطلقاتها الإيديولوجية و أطرها الفكرية .

واتجهت الأنظمة على ضوء ذلك إلى المدرسة والإعلام و غيرها من الأدوات واحتكارها و استعمالها في مجال بث أفكارها و قناعاتها السياسية وتنشئة الأجيال بما يتفق و توجهاتها السياسية و الفكرية و الإيديولوجية .

المحور الثالث:التعليم واتجاهات التنشئة السياسية في العالمين الغربي والعربي

بعد استعراضنا للإطار المعرفي لمفهوم التنشئة السياسية من خلال التعريف به وتتبعه تاريخيا بالكشف عن بداياته ورصد أهم ملامحه بدء من ظهوره وانتهاء به في ظل العصر الحديث، واعتبار الكون الدراسات بشأنه قد حددت العديد من قنواته والياته، بدءا من الأسرة ومرورا بالمدرسة ووسائل الإعلام والمسجد وجماعة الرفاق وغيرها ذلك أن الإنسان يمر طوال حياته بمراحل يعايش فيها هيئات مختلفة رسمية و غير رسمية، اجتماعية واقتصادية و ثقافية و كذا سياسية، يتفاعل معها تفاعلا يمكنه من اكتساب شخصيته و توجهاته و سلوكه السياسي.

وكما هو معروف فان الطفل بعد الولادة يعايش الأسرة كمؤسسة أولية تعمل على تربيته وتلقينه ثقافة المجتمع طوال السنوات الأولى من عمره، لتلتقفه المدرسة وبعدها المحيط العام المتمثل أساسا في البيئة الاجتماعية العامة التي يعيش فيها.

وعلى الرغم من أن الأسرة هي الإطار الطبيعي لنمو الأطفال[2] و تنشئتهم وتزويدهم بكل من ما من شأنه العمل على تفتح شخصيتهم، إلا أنه و لظهور عوامل مختلفة لم تعد هذه الوظيفة خاصية الأسرة وحدها.

فظهور الدولة بتنظيمها الحديث واعتبار نفسها مسؤولة عن المجتمع و تنظيم أفراده،و احتكارها لجل الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، وتوفرها على عنصر الإلزام بما تسنه من

[1] وليد سليم عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط 1، شركة الشهاب، الجزائر، 1991، ص 194.

[2] محمود أحمد مرسي، " دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي "، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 100، جوان 1987، ص 145.

قوانين، وبما تتخذه من قرارات كل هذه العوامل عملت مجتمعة على نقل العديد من وظائف الأسرة إلى الدولة. وكان من بين هذه الوظائف وظيفة التربية التي أصبحت ميدانا من ميادين الدولة تقوم على رعايته و تنظيمه وتعمل من خلاله على تربية و تنشئة الأجيال و إعدادهم للحياة، وأصبحت بذلك المدرسة المركز الرئيسي و الأداة المثلى لعملية التنشئة[1] مقارنة بالوسائل الأخرى للاعتبارات التالية:

1- المساحة الزمنية التي تحتلها المدرسة من عمر الطفل و التي تتراوح بين التسع سنوات في حدها الأدنى و الإثنى عشرة في حدها الأقصى " أي المرحلة الأساسية".

2- اعتمادها لمحتوى تربوي منظم و مخطط يعطى لكل طفل دون تمييز أو اختلاف،و هذا خلافا للتنشئة الأسرية التي تختلف من أسرة لأخرى في محتواها ووسائلها، و ما يحدثه هذا الاختلاف من تباين لأنماط التنشئة بين أبناء البلد الواحد.

3- إن الفترة المهمة في حياة الطفل و التي تتكون خلالها شخصيته السياسية تبدأ من سن الثالثة إلى غاية الثلاثة عشر و هي الحقيقة التي اهتدى إليها العالمان الأمريكيان (دافيد ايستن و هيس) و اثبتا خلالها أن سلوك الأفراد البالغين "يتصل اتصالا وثيقا بخبراتهم أثناء طفولتهم "[2].

وتزداد أهمية التعليم باعتباره حقا دستوريا في كل دساتير الدول في العالم، وهو ما يعود على الأهمية الكبرى التي يحظى بها التعليم في الحياة اليومية وأهميته هذه لا تقتصر على اكتساب المهارات اللازمة لتأهيل الفرد لسوق العمل بل تمتد أكثر من ذلك إلى تنشئته اجتماعيا وسياسيا....[3]

وللمدرسة أدوات عدة يتم من خلالها القيام بعملية التنشئة السياسية ومن ابرز هذه الأدوات وأهمها المناهج الدراسية التي أصبحت على صلة وثيقة بالنظام السياسي والاجتماعي السائد في أي بلد ، وتنعكس عملية وضع هذه المناهج على النظام القائم وأفكاره وإيديولوجيته السياسية[4].

ومنه اكتست المدرسة أهميتها التعليمية وأصبح دور التربية من خلال المؤسسة التعليمية في إحداث التغيير المطلوب في المجتمع يتوقف على الغاية من هذه المؤسسة من خلال ما يرسمه لها

[1] أحمد عبد القادر عبد الباسط ، المرجع السابق، ص 39 .

[2] أحمد بدر، صوت الشعب: دور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 196.

[3] مصطفى محمد عبد الله قاسم، التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، ط1. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006، ص 07. نقلا عن :_ https://www.dopdfwn.com/casnostwra/scanoanya/1269

[4] مصطفى محمد عبد الله قاسم، المرجع السابق ص 07 .

النظام من أهداف، ومنه اعتبرت المدرسة إما صانعة للتغيير والحراك الاجتماعي وتطوير المجتمع أو مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام الاجتماعي والسياسي القائم[1] .

بعد هذا العرض لأهمية ودور المدرسة والنظام التعليمي في عملية التنشئة السياسية ، يمكننا أن نتساءل عن كيفية ممارسة المدرسة لهذه الوظيفة التي أنيطت بها.

الحقيقة أن طبيعة المحتوى التربوي الذي تمارسه المدرسة على الطفل أثناء عملية التنشئة السياسية يبين وجود جانبين أساسيين تعتمدهما المدرسة في عملية التنشئة السياسية: فهناك أولا الجانب المعرفي "المعلوماتي" والذي يتضمن تلقين المعلومات والمعارف السياسية المختلفة ، سواء أكانت تلك التي تهدف إلى تعريف الطفل ببلده أو تلك التي تتعدى إطار الدولة في سياقها الداخلي إلى الإطار السياسي العام .

فبالنسبة لتعريف الطفل ببلده، تتجه المدرسة إلى توضيح الجوانب السياسية للدولة الهيكلية منها و الوظيفية ، كالتعريف بأجهزة الحكومة المختلفة و مؤسسات الدولة و كذا مجموع الجمعيات المهنية و الاجتماعية والحزبية والتي تكون في مجموعها ما يعرف بالهيكل السياسي للدولة. و هذا مع تحديد و تبيان وظيفة كل منها، و تبيان العلاقات التي تربط هذه الأجهزة ببعضها البعض و علاقاتها بغيرها من الأجهزة الأخرى بالدولة.

بالإضافة إلى هذا تعمل المدرسة على تزويد الطفل و تعريفه بمجموعة المفاهيم السياسية التي يتعامل معها في حياته، كالحقوق و الواجبات، و العلاقة بين الحاكم و المحكوم، و مفهوم القانون و دوره في حفظ النظام العام، وكذا مفاهيم أخرى كالانتخاب والتصويت وغيرها من المفاهيم ذات العلاقة بالحياة السياسية .

وهناك ثانيا الجانب العاطفي وهو الجانب الذي ينمي في لناشئة حب الوطن و يتم من خلاله التعريف بالمقومات السياسية والتاريخية والثقافية والقيم الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية ومجموع التراب الوطني، ذلك أن المدرسة تلجأ في عملية التنشئة السياسية إلى توظيف المشاعر الوطنية في تنمية الولاء الوطني الذي تسعى إلى تجسيده، والملاحظ تاريخيا في هذا الإطار هو أن القوميات المقهورة اعتمدت التعليم لاسترجاع مقوماتها، وفي العصر الحديث يستعمل التعليم

[1] المرجع نفسه، ص 129 .

كأداة لدعم الشخصية الوطنية[1] والمحافظة عليها فالتربية كما عبر عنها هي" فن تكوين المواطنين" ووسيلة الإبقاء على النفس، و هي في كل هذا تعتمد أسلوبين متكاملين هما:

أولا: محاولة ربط الطفل بوطنه عن طريق بعض الرموز كتعليمه الأناشيد الوطنية و رفع العلم الوطني[2] و تعريفه بأعياده الوطنية و الدينية و مغزاها التاريخي و الاجتماعي والسياسي.

ثانيا: التعريف بالتراث الوطني التاريخي والثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والحضاري الذي يشمل المكونات و العناصر المشتركة بين أبناء الوطن الواحد كالأرض والتاريخ واللغة والدين والعادات والتقاليد و غيرها، و التي تشكل في مجموعها زادا سياسيا ورصيدا تربويا يمكن من تنمية الروح الوطنية لدى الناشئة، ويتم هذا من خلال كتب التربية المدنية والوطنية والتاريخ والجغرافيا التي أصبحت تشكل مصدرا سياسيا يستمد منه الطفل آراءه السياسية[3].

اعتبارا لهذا الدور تعتبر المواد الوطنية في المدارس الأمريكية إجبارية وتركز على التاريخ الأمريكي و إعلان الاستقلال والتعريف بالدستور والمبادئ الديمقراطية التي تحتويه[4]، و نفس الاتجاه انتهجته المدرسة السوفيتية سابقا التي ركزت في تنشئتها لأجيالها تلقين أسس المعرفة السياسية و الاقتصاد السياسي، كما حظيت مبادئ الفلسفة و التاريخ بأهمية خاصة[5].

وتتجاوز مهمة المدرسة هذا المجال إلى غرس قيم وتنمية سلوكات سياسية فضلا عن التعريف بمفاهيم معينة كأن ينشأ الأطفال أن طريقة التطوير والتحديث والتغيير تتم عن طريق الانتخابات وعن طريق الممارسة الجماعية وليس عن طريق الاضطرابات والثورات وغيرها[6].

ومنه فدور التربية من خلال المؤسسة التعليمية في إحداث التغيير المطلوب في المجتمع يتوقف على الغاية من هذه المؤسسة لدى النظام السياسي وما يرسمها لها من أهداف، ومنه فالمدرسة يمكن أن تكون صانعة للتغيير والحراك الاجتماعي وتطوير المجتمع، كما يرى البعض، ويمكن أن تكون في مقابل ذلك مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي[7]، وأداة من أدوات البقاء في السلطة والاستمرار في الحكم .

---

[1] تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 ، ص 48 .

[2] أحمد جمال ظاهر، المرجع السابق، ص 40.

[3] نادية حسن سالم، المرجع السابق، ص 58.

[4] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص 19 .

[5] العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، : ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 147.

[6] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 195.

[7] مصطفى محمد عبد الله قاسم، المرجع االسابق، ص129.

وللكشف عن هذا الجانب ارتأيت تناول علاقة التعليم بالتنشئة السياسية من خلال بعض التجارب الغربية والعربية والعالم ثالثية بما يمكن من الكشف عن طبيعة الدور التربوي في مجال التنشئة السياسية.

1- التعليم والتنشئة السياسية في الدول الغربية:

في العصر الحديث، نجد أن كثيرا من فلاسفة ومفكري القرن قد أولوا اهتمامات خاصة لقضايا التنشئة عموما والتنشئة السياسية خصوصا، وأعطوا في هذا الإطار عناية خاصة لعملية إعداد النشء سياسيا وركزوا على الأدوار التربوية قصد تسهيل الانخراط السياسي للشباب في النظام السياسي وارتباطهم به، وفي هذا الإطار نجد أن "ميكيافيلي" في القرن 16 يصف التربية كأداة تستخدم من قبل الحاكم لدعم ما يعتقده لتكون الدولة موضع اهتمام حقيقي للمواطنين[1].

وهو ما حذا بالأنظمة الحديثة للاهتمام بالمدرسة والإعلام وغيرها من الأدوات بل واحتكارها واستعمالها في مجال بث الأفكار والقناعات السياسية وتنشئة الأجيال بما يتفق وتوجهاتها السياسية ورؤاها الفكرية وأطروحاتها الإيديولوجية المرغوبة .

وأصبحت النظم التعليمية تصنف - وفقا للإيديولوجية السائدة - إلى نظم ديمقراطية تستخدم مؤسساتها التعليمية بغرض تقوية ودعم المواطنة الديمقراطية وتبصير المواطنين بالحقوق والمسؤوليات المنوطة بهم وحفز مشاركة المواطنين على كل المستويات، ونظم شمولية تمارس التلقين والتوجيه السياسي وتعمل على غرس الانتماء للحزب السياسي الواحد. ولم يبق هذا الجانب حبيس نظام معين بل أصبح محل اهتمام الأنظمة السياسية المختلف، إن على المستوى الغربي أو العالم الثالث أو العالم العربي، وهي المكانة التي نود الكشف عنها من خلال ما يلي:

فعلى المستوى الغربي كان للمدرسة والإعلام وغيرها من الأدوات وسائل لبث الأفكار والقناعات السياسية وإطارا لتنشئة الأجيال بما يتفق والتوجهات والرؤى والطروحات، وهو مايفسر لجوء النظامين النازي والفاشي في العصر الحديث إلى المدرسة لبث الاعتقاد بمجموعة المفاهيم المرتبطة بفلسفتهما خاصة ما تعلق منها بالاستعلاء والعنصرية والسيطرة والقوة[2].

[1] الخميسي سلامة السيد، المرجع االسابق، ص 296.

[2] نبيل بدران، المرجع االسابق، ص 15.

وعملت الإيديولوجية الاشتراكية من جهتها دون تنمية الأفكار والقيم والاتجاهات المتعارضة مع إيديولوجية الدولة[1]، وعمل بذلك المجتمع الاشتراكي على إعطاء عملية التنشئة السياسة أهمية خاصة ترجمها قول لينين " إنه بالإمكان فقط من خلال إعادة صياغة التعليم والتنظيم والتدريب الذي يحصل عليه الشباب بطريقة راديكالية نستطيع أن نضمن بأن النتائج التي سوف تسفر عنها جهود الشباب هي خلق مجتمع يختلف عن المجتمع القديم وذلك هو المجتمع الشيوعي"[2]،و أصبحت بهذا إيديولوجية الدولة مرجعا أساسيا لممارسة أي نشاط سياسي وبث أي اعتقاد والوسيلة في ذلك هي المدرسة.

ولم يبق النظام التعليمي حبيس التوجهات الإيديولوجية للمجتمعات المختلفة ولكنه وأكثر من هذا أصبح أداة من أدوات خلق التماسك الاجتماعي والقومي عن طريق ما يسمى بتكوين المواطن[3].

وتبين الدراسات أن أهمية التعليم ازدادت في هذا المجال خاصة خلال الأزمات التي قد تحدث بين الحين والحين الآخر أو تتعرض لها الدول، على غرار ما حدث في فرنسا على إثر هزيمتها مع بروسيا سنة 1870، وكذا الحال بالنسبة لبريطانيا على إثر الحرب العالمية الثانية والتجائها إلى إصلاح التعليم الابتدائي بإصدار قانون 1944 الذي جعل من التعليم الابتدائي أولوية تضمن الدولة السيطرة عليه[4].

وأصبح النظام التعليمي والمدرسة على وجه الخصوص مساحة للصراع والتنافس الدولي في جميع المجالات العسكرية والسياسة والاقتصادية والثقافية، وهو ما يفسر لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعبئة نظامها التعليمي لمواجهة السبق السوفيتي في مجال غزو الفضاء عند إطلاق القمر الاصطناعي الروسي " سبوتنيك" عام 1957[5].

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مثلا فريدا للدول التي لجأت إلى الإصلاحات التعليمية المتعاقبة كلما وجدت أن مكانتها الدولية تتعرض للاهتزاز أمام أي تحد، فكثيرا ما لجأت إلى استخدام سلاحها التربوي والتعليمي لتحقيق السبق والتفوق في معركة الصراع الدولي[6].

[1] محمد على محمد، المرجع االسابق، ص 251 .
[2] المرجع نفسه، ص 251 .
[3] نبيل بدران، المرجع االسابق، ص 16.
[4] المرجع نفسه، ص 16.
[5] نبيل بدران، المرجع االسابق، ص 16.
[6] السيد سلامة الخميسي، المرجع االسابق، ص58 .

فبعد تعبئة نظامها التعليمي لمواجهة السبق السوفيتي لجأت الولايات المتحدة إلى إصدار قانون أطلق عليه اسم" قانون التربية للدفاع القومي" وكان ذلك سنة 1958[1]، تلاه التقرير الذي عرف باسم " أمة معرضة للخطر "الذي أصدرته سنة 1983 والذي أريد بمقتضاه تطوير النظام التعليمي الأمريكي في مواجهة التحدي الاقتصادي الياباني المتنامي[2]، تلاه قانون عرف باسم " قانون 1991 لتميز أمريكا عام 2000 في التعليم" والذي رصدت له ملايين الدولارات وكان الهدف الأساسي منه هو تحويل أمريكا من أمة معرضة للخطر إلى أمة من الطلبة[3].

2- التعليم والتنشئة السياسية في العالم الثالث و العالم العربي

لئن كانت هذه هي الأهمية التي إكتستها المدرسة والنظام التعليمي لدى الدول المتقدمة في العصر الحديث وإذا كانت هذه المدرسة قد شكلت امتدادا معرفيا وإيديولوجيا للأنظمة السياسية في هذه البلدان وموروست بها التنشئة السياسية على هذا الأساس، فما هي الأهمية التي اكتسبتها عملية التنشئة السياسية في العالم العربي ؟ .

لمعرفة الإجابة لابد من التعرض لأهم السمات والخصائص التي تميز العلاقة بين التربية والتعليم والأنظمة السياسية في العالم الثالث والتي شكلت التنشئة السياسية أحد أهم دعاماتها، وفي هذا المجال ، يذهب الباحثون إلى أن التنشئة السياسية في الدول النامية ترتبط:

1- بإشكالية بناء الدولة كون معظم الدول بهذا العالم هي دول حديثة الاستقلال.

2- ترتبط بما يسمى في الفكر الغربي باسم التكامل القومي والاجتماعي وبناء الدولة والتي عن طريقها يتم صَهر الفرد مع العناصر التعددية (لغويا وثقافيا وقوميا) في بوتقة واحدة وخلق مواطنة جديدة وولاء مستحدث للدولة على أنقاض الولاءات المتعددة[4] الموجودة والسائدة في هذه الدول والتي هي نتيجة وإفرازا للوضع الذي عاشته هذه الدول.

[1] المرجع نفسه، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 16 .

[3] نبيل بدران، المرجع المذكور سابقا، ص 17.

[4] علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ورقة مقدمة لندوة " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 48.

3- إنها إفراز من إفرازات الظاهرة الاستعمارية التي حالت دون بناء الدولة الوطنية وجردت الشعوب من خصوصياتها القومية ومكوناتها الوطنية وإذابة هوياتها السياسية، ذلك أن الاستعمار الذي خضعت له هذه الدول قد حمل إليها قوانينه ونظمه وعاداته وتقاليده وثقافته[1].

وتذهب الدراسات التي تناولت التنشئة السياسية بهذه الدول إلى أن عمليات التنشئة السياسية تتسم بالتنوع الناتج عن تنوع تلك المجتمعات، وهو ما يؤكده كل من "رش *Ruch* "و"ألتوف *Alttoff* [2] "، ومرجع ذلك في نظرهما إلى أن هذه المجتمعات ليست متجانسة بل هي عبارة عن مجتمعات تقليدية عديدة تحكمها عصبيات قبلية تنافسية من جهة وتعتمد على الأفراد في الوقت الذي تفتقر فيه إلى الصبغة المؤسسية.

ويلخص الباحث روبرت ليفين[3] النتائج التي توصل إليها في دراسته للتنشئة السياسية في البلدان النامية فيما يلي :

1- أن التنشئة السياسية تميل إلى الارتباط بالمحلية والقبلية والعرقية أكثر من ميلها للارتباط بالأنساق السياسية القومية.

2- أن زيادة السكان في المجتمعات النامية قد تسبق قدرة هذه المجتمعات على تحديث حياة الأسرة التقليدية من خلال التصنيع والتعليم.

3- أن هناك تباينا واضحا في التعليم والقيم التقليدية بين الجنسين ، فالمرأة لا تزال ترتبط بالقيم التقليدية بقوة في الوقت الذي تقوم فيه بالدور الهام في التنشئة المبكرة للطفل.

4- إن تأثير التحديث كقوة هامة في تحطيم القيم التقليدية، و الذي يعتبر تغيرا هاما و مفاجئا، يضعف بسبب قيام المجتمعات القبلية و العرقية في هذه البلدان.

والحقيقة أن هذه النتائج التي توصل إليها الباحث و التي أراد تعميمها على بلدان هذا العالم ليس لها ما يبررها، كما يذهب إلى ذلك الدكتور إسماعيل علي سعد[4]، ذلك أن صدق هذه النتائج على بعض الدول لا يعني صدقها على البعض الأخر خاصة منها تلك التي أخذت بأسباب التقدم و تجاوز تنظيمها السياسي إطار القبيلة بالمعنى الذي تناوله الباحث .

[1] إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة : دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص 307.

[2] المرجع نفسه، ص 308.

[3] المرجع نفسه، ص 309.

[4] إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 310.

فضلا عن ذلك فان هذه الدراسات التي تناولت بعض الدول الإفريقية كجزء من العالم الثالث لم تتناول العالم العربي بالدراسة، و لم يكن هذا الأخير موضوع بحث من طرفها و هو ما يقودنا للبحث عن طبيعة التنشئة السياسية في العالم العربي.

ففضلا عن هذه السمات والخصائص التي تجمع العالم العربي بالعالم الثالث فقد انفرد العالم العربي هو الآخر ببعض الخصوصيات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- اعتماد نظام ثنائية النظام التعليمي الذي يجمع بين النظام التقليدي والنظام الحديث وما أفرزه هذا الوضع في مجال التنشئة السياسية.

2 - توزع العالم العربي-على اثر الاستعمار - بين كيانات سياسية متباينة إيديولوجيا وسياسيا .

3- احتواء النظام التعليمي العربي على الكثير من المظاهر السلبية الناجمة عن الاحتلال وكما يؤكد الأستاذ مسارع الراوي أن الاحتلال الأجنبي للأقطار العربية عثمانيا كان أو بريطانيا أو فرنسيا أو إيطاليا خلق الكثير من التركات الثقيلة والمظاهر السلبية التي ينوء بها النظام التعليمي العربي سواء أكان ذلك على المستوى القطري أو المستوى القومي[1].

4- الهوة بين السلطة والمجتمع،إذ بالرغم من تميز المجتمع العربي عن غيره من المجتمعات الأخرى من حيث الخصائص والمميزات،فقد ظل أفراده يعانون ثنائية التنشئة بين السلطة والمجتمع فضلا عن استئثار الأسرة بعملية التنشئة السياسية خاصة بين السكان الريفيين وهنا يقول روبرت لوفين أن الآباء يربون أبناءهم على المشاركة في السلطة المحلية بالمناطق الريفية، أكثر مما يوجهونهم نحو الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها كمواطنين في الدولة[2]، خاصة في ظل ضعف دور المدرسة والإعلام والأحزاب في مجال التثقيف السياسي[3]بالنظر إلى الطبيعة التقليدية للأنظمة بهذه المجتمعات مما يدعم دور الأسرة في هذا المجال وهو ما تؤكده الدراسات الميدانية التي تذهب إلى أن الأسرة تمثل أولى مؤسسات التنشئة التي تغرس معنى المواطنة وقيم الالتزام الديني والولاء للقومية العربية[4].

[1] مسارع الراوي، "تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية"، ورقة مقدمة لندوة: دور التعليم في الوحدة العربية،ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983 ،ص49.

[2] محمد علي محمد، المرجع السابق، ص277.

[3] علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغير، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 130.

[4] المرجع نفسه، ص 130.

5- ارتباط التنشئة السياسية بتوجهات الاحزاب الحاكمة في الوطن العربي، ففي الجزائر ارتبطت التنشئة السياسية بتوجهات حزب جبهة التحرير الوطني وهو الحزب الحاكم في البلاد، وفي مصر ارتبطت بتنظيم " الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي تكون في مصر بعد صدور ميثاق العمل الوطني عام 1982، والذي نص على أن:"الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة و ينظم جهودها و يبلور الحوافز الثورية للجماهير و يتحسس احتياجاتها و يساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات"[1].

وقد كان هذا التوجه البداية الحقيقية في إصلاح النظام التربوي المصري حيث ذهبت التعديلات إلى إضافة بعض المواد التي لم تكن موجودة على غرار التربية القومية و المجتمع العربي .

كما جاء في تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة المقدم سنة 1965 والخاص بتطوير المناهج الدراسية[2] ضرورة الاهتمام بتطوير المناهج على كافة مستويات التعليم بحيث ترتبط بواقع المجتمع و اتجاهاته، و أهدافه الجديدة.

وفي هذا الشأن تؤكد اللجنة أهمية العناية بالتربية الدينية بوصفها أحد المقومات الأساسية للسلوك الفردي والتماسك الاجتماعي، وتوصي بتطوير أساليب دراسة الدين بما ييسر تفسيره وتبسيط أصوله. ويضيف التقرير بان تتضمن البرامج الخاصة بالتربية الاجتماعية والرياضية تربية السلوك الاشتراكي.

ولم تشد دول عربية عديدة عن هذا المنحى كما هو الحال بالنسبة لسوريا و العراق في ظل حزب البعث العربي الاشتراكي والدور الذي لعبه هذا الحزب في مجال التنشئة السياسية بهذين البلدين.

و بالرغم من الأهمية التي اكتستها هذه العملية في مجال التنشئة السياسية في العالم العربي واعتبارها نقلة نوعية، إلا أن ارتباط التنشئة بالأحزاب الحاكمة كان له الأثر البالغ في إفراز أوضاع سياسية ترتبت عنها نتائج عكسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- استعمال التعليم واستغلاله واستثماره في تبيان أجهزة الحزب الحاكم وتدعيم صورة الزعيم، وفي هذا الإطار تبين الدراسات التي تناولت الموضوع أن المقررات الأردنية مثلا تركز في عرضها للتاريخ الأردني على أن تاريخ أفراد العائلة الهاشمية مثل الحسين بن علي وفيصل وعبد الله الذين أعطي لهم الدور الأول والأخير في تحرير الوطن والدفاع عن القضايا التحريرية.

[1] إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 311.

[2] بدران نبيل، المرجع السابق، ص198،188.

وفي الإطار نفسه يذكر كتاب التاريخ للسادس الابتدائي الأردني عن الحسين " لقد كان للحسين رسالة وأي رسالة أنها رسالة الحرية والاستقلال والوحدة العربية التي ضحى بحياته في سبيلها"[1].

ب- انعكاس العلاقات السياسية على النظم التربوية العربية من حيث التباعد والتقارب بين هذه الأنظمة، ويعتبر قيام الجمهورية المتحدة خير مثال على ذلك، إذ بالرغم من قصر عمر هذه التجربة الوحدوية والتي لم تدم سوى ثلاث سنوات (1958 - 1961) فقد انعكس هذا التقارب بين جمهوريتي مصر العربية وسوريا على المضمون التربوي حيث وحدت المناهج والكتب المدرسية بين البلدين، وتمت من خلال نفس التجربة أول وحدة ثقافية بين البلدين[2] كما انعكست السياسة الجيدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق بعد ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 في عقد ميثاق الوحدة الثقافية العربية، والذي بموجبه تمت إجراءات توحيد التشريعات والأنظمة الخاصة بالتربية[3].

وبالرغم من الآثار السلبية التي أفرزها هذا الوضع على نوع وطبيعة التنشئة السياسية في العالم العربي، إلا أنها أكدت حقيقة جوهرية مفادها أن التنشئة السياسية ترتبط في المقام الأول بطبيعة الكيان السياسي في البلاد النامية أكثر من ارتباطها بالأسرة أو القبيلة[4]، وهي حقيقة تخالف الدراسات الغربية في هذا المجال.

[1] نادية حسن سالم، المرجع السابق، ص66.

[2] مسارع الراوي، العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية، ورقة مقدمة لندوة : دورالتعليم في الوحدة العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص 234،235.

[3] المرجع نفسه، ص 234،235.

[4] إسماعيل علي سعد، المرجع السابق، ص 314 .

خاتمة:

بعد هذا العرض ننتهي إلى أن التنشئة السياسية قد ظهرت كممارسة ثم كدعوة فلسفية قبل أن تظهر في شكلها العلمي المنظم، وهي كمفهوم قديم قدم المجتمعات غير أنه كحقل دراسة وميدان بحث حديث النشأة وهو حصيلة بحوث وتخصصات مختلفة (اجتماعية تربوية سياسية نفسية وأنتروبولوجية).

ولئن ميزت الممارسة السياسية وسائلها خلال العصور القديمة فقد شكل التعليم أهم وسائلها في العصر الحديث، فالتجأت الأنظمة إلى المدرسة لبث أفكارها وتجسيد توجهاتها وتلقين القيم والمفاهيم السياسية واكتست بعد هذا التحول التنشئة السياسية إطارها النظري واتضحت معالمها النظرية .

وبالرغم من الأهمية التي اكتستها عملية التنشئة السياسية في العالم العربي واعتبارها نقلة نوعية إلا أن الدراسات التي أجريت على بعض الأنظمة التعليمية بينت ارتباط التنشئة السياسية بالأحزاب الحاكمة و استعمال التعليم واستغلاله واستثماره في تبيان أجهزة الحزب الحاكم وتدعيم صورة الزعيم، ومنه أكدت أن المدرسة شكلت امتدادا معرفيا وإيديولوجيا للأنظمة السياسية في هذه البلدان وان التنشئة السياسية على مستوى هذه البلدان مورست على هذا الأساس الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في علاقة النظام السياسي بالنظام التعليمي بما يجسد التنشئة السياسية في مدلولها العلمي وبعدها الوطني وليس السلطوي.

المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد بدر، صوت الشعب: دور الرأي العام في السياسة العامة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

- إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة : دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.

- الخميسي سلامة السيد، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.

- العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

- تركي رابح، دراسات في التربية الإسلامية و الشخصية الوطنية، دار الجامعة للطبع والنشر، بيروت، 1981.

- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- حماني بوخاري، التعليم عند الغزالي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغير، مؤسسة دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- عمر عودة الخطيب، المسألة الاجتماعية بين الإسلام و النظم البشرية، الطبعة 6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.

- كمال السيد درويش وآخرون، التربية السياسية للشباب، منشأة المعارف، القاهرة، 1973.

- مصطفى محمد عبد الله قاسم، التعليم والمواطنة واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، ط1 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،القاهرة، 2006.

- محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي:السياسة والمجتمع في العالم الثالث،ج3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986.

- نادية حسن سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2011.

- نبيل بدران، التربية والنظام السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

- وليد سليم عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، ط1، شركة الشهاب، الجزائر، 1991.

ب- المقالات:

- المنوفي كمال، " التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر"، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، العدد الرابع، يناير 1979.

- حامد ربيع، "حول العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي للوجود السياسي والتطور الاجتماعي نحو التماسك العقائدي"، المستقبل العربي، العدد 59، جانفي 1984.

- ربيع محمد محمود، " تطور التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 2، مجلد 13، الكويت، 1985.

- علي الدين هلال، "مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، ورقة مقدمة لندوة " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

- محمود أحمد مرسي، " دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي "، المستقبل العربي، السنة 10، العدد 100، جوان 1987.

- مسارع الراوي، "تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية"، ورقة مقدمة لندوة: دور التعليم في الوحدة العربية،ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.

2- باللغة الأجنبية:

- *Greenstein Fred Mounier, "Political Socialization", International encyclopedia of the social sciences. Vol 14 , new york, 1968.*

- *Jean Pierre Cot Et Jean Pierre Mounier, Sociologie Politique, Tome2 Edition Du Seuil, 1974 .*